الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/245

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 December 2014

Original: Arabic

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من منتدى الزهراء للمرأة المغربية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

14-66413 (A) 130115 160115

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

إن منتدى الزهراء وهو شبكة من ١٠٠ جمعية نسائية مدافعة عن حقوق المرأة والأسرة تشتغل على مستوى المملكة المغربية إذ يشارك في الدورة ٥٩ للجنة وضع المرأة التي تتزامن مع مرور ٢٠ سنة على إقرار إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإنه:

- يثمن كل الجهود الأممية والدولية المبذولة في مختلف أنحاء العالم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ورفع كل أشكال التمييز.
- ينوه بجهود منظمة الصحة العالمية لتركيزها على الحاجيات الصحية الحقيقية للنساء والأطفال كما يثمن التوصيات التي قدمتها المنظمة لتضمينها في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد ٢٠١٥ بغية تحسين صحة المواليد والأطفال والأمهات.
- يؤكد بشدة على أن استمرار الفساد والاستبداد وأصناف التحكم وغياب الشفافية والديمقراطية، والحروب وانعدام الأمن، في بعض الدول، يعطل مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية ويضرب المكتسبات في مجال تمكين الإنسان من الكرامة والحرية.
- ويحذر من كون تزايد أشكال الانحرافات عن الفطرة الإنسانية السوية يشكل تهديدا للعالم في أمنه الروحي وفي قيمه الإنسانية النبيلة.

إن إيماننا الراسخ، في منتدى الزهراء للمرأة المغربية، بأن ضمان حماية وتقوية مؤسسة الأسرة بصفتها مهد التربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الإنسانية النبيلة، يشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية وإقرار السلم الاجتماعي، يدعونا إلى المطالبة بالتركيز في مراجعات ما بعد بيكين +٢٠، وفي تحديد الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥، على ثلاثة أهداف مركزية كبرى وهي:

- ضمان حماية حقوق الأسرة والنهوض بها.
- تطوير المكتسبات في مجال إقرار حقوق النساء في إطار من الكرامة والمساواة والإنصاف.
- تأمين أكبر لحق الفتيات في حياة كريمة وتعليم مناسب وآمن.

وبناء على ذلك، فإن منتدى الزهراء للمرأة المغربية يطالب بما يلي:

- تخصيص هدف واضح ومستقل من الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ لتقوية الأسرة باعتبارها الدعامة الأساسية لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية الأخرى، واعتماد المقاربة حسب الأسرة لحل المشاكل الاجتماعية التي يواجهها العالم.

- إرساء سياسات أسرية مندمجة تسعى لحماية وتعزيز حقوق الوالدية ولدعم تماسك الأسرة واستقرارها وحمايتها من الهشاشة، باعتبارها خلية أساسية لحماية الفتاة والفتى وتأمين مرورهما الآمن إلى عالم الراشدين.

- ضرورة التحرك العاجل لهيئة الأمم المتحدة لحماية جميع النساء والفتيات اللواتي يعانين من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهن في مناطق النزاع – خاصة المسلح منه – في المناطق المحتلة أو تحت حكم أنظمة مستبدة.

- تقوية جهود تمكين المرأة من التعليم والتكوين لتعزيز حضورها الفاعل في مواقع القرار وإقرار سياسات متوازنة تراعي المساواة والإنصاف بين الجنسين.

- التمكين السياسي للمرأة وضمان المساواة بين الجنسين في الولوج لمراكز القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- تتبع وتقييم حازم لالتزامات الحكومات في مدى ضمانها لحق الفتيات في تعليم مناسب وآمن، حيث نلاحظ استمرار ارتفاع مستويات الأمية في صفوف فتيات الفئات الهشة. كما أن اللواتي يلجن المدارس في ظروف غير آمنة معرضات بشكل دائم لخطر التحرش الجنسي والاغتصاب والإكراه والاستغلال بشتى أنواعه، سواء داخل المحيط المدرسي من لدن طاقم المؤسسة التعليمية أو الأقران أو خارجها عبر شبكات دعارة القاصرات وشبكات الترويج للمخدرات التي تنشط بشكل كبير، في غياب الرقابة والحماية الكافية في العديد من البلدان الفقيرة والنامية.

- ضرورة التزام الحكومات باتخاذ تدابير عملية ومستعجلة من أجل تقريب المدارس للفتيات القرويات وتوفير دور إيواء مجانية وآمنة، مع تطوير آليات الرصد والتبليغ والحماية لتأمين محيط المدرسة وتمكين الفتيات من استكمال أطوار الدراسة بأمن وحرية.

- العمل على التزام الحكومات بتطبيق وتطوير التعليم المدمج لفائدة الفتيات ذوات الإعاقة واعتماد مؤشرات مناسبة لتتبع وضعية ومستويات التعليم في صفوفهن بحكم احتياجاتهن الخاصة، وكذا اعتماد تدابير في إطار التمييز الإيجابي من أجل ضمان حقهن في العمل والعيش الكريم.

- اعتبار تجارة الجسد من أبشع أوجه الاستغلال الإنساني والاقتصادي، وتصنيفها من أنواع الرق الجديد التي تجبر المرأة على البغاء في مقابل إثراء المجرمين. مع ضرورة إلزام كل الدول بتوفير قوانين رادعة للاتجار بالبشر تضمن عدم الإفلات من العقاب.